النهار ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٣

قضايا

لماذا لا يريد المسؤولون في لبنان إنقاذ بلادهم؟

الأب صلاح أبوجوده اليسوعي
أستاذ في جامعة القدّيس يوسف

"ما لم نتعلّم أن نعرف أنفسنا، فإنّنا نواجه خطر تدمير ذاتنا" (ج.آ.جهانييز)

بالنظر إلى الخلفيّة الميثاقيّة التي تتحكّم بالعمل السياسيّ، يُرتّب التوصّل إلى حلّ أزمة الفراغ الرئاسيّ، لا التوافق على شخصيّة يقبلها الأفرقاء الأقوى على الساحة المحليّة فحسب، بل بلورة تفاهمات تتّخذ شكل ضمانات بشأن مسائل وطنيّة هي موضع خلاف بين تلك الأفرقاء، وفي طليعتها مسألة سلاح حزب الله التي تطرح هي أيضًا مسألة علاقة لبنان بمحيطه العربيّ والشرق أوسطيّ، وضمانات أخرى تتّصل بالمحاصصة في السلطة، ولا سيّما توزيع الحقائب الوزاريّة والوظائف العامّة العليا، وهي محاصصة يدخل في حساباتها التحكّم في موارد الدولة المختلفة لأهداف متعدّدة، وتقديم الخدمات إلى الأتباع والأنصار، والقدرة على تعطيل المشاريع التي لا تخدم أهداف هذا الفريق أو ذاك، والتحكّم

بسياسة البلاد الخارجيّة، وإدارة العمليّات الانتخابيّة، وعدم التعرّض لشخصيّات بارزة في ما خصّ مكافحة الفساد وتحديد المسؤوليّات عن الانهيارات الماليّة والاقتصاديّة وتفجير مرفأ بيروت، وغيرها من ضمانات تندرج ضمن الحسابات السياسيّة الفئويّة والشخصيّة الضيّقة. وفي ضوء هذا الواقع، إذا تمكّنت القوى المتخاصمة بفضل جهد الوسطيّين وتقاطعات إقليميّة ودوليّة ملائمة من تجاوز أزمة الفراغ الرئاسيّ، فإنّ البلاد ستبقى قائمة على توازنات هشّة حتّى إشعار آخر، حتّى وإن عرفت شيئًا من الاستقرار السياسيّ الذي سينعكس إيجابًا على الوضع الماليّ والاقتصاديّ. ذلك أنّ الخلفيّة الميثاقيّة تحصر العمل السياسيّ في لعبة توازنات دائمة بين أطراف لا تفهم لبنان إلاّ تجمّع جماعات طائفيّة تختلط مصالحها الفئويّة بمصالح زعاماتها الشخصيّة، وممارسة سياسيّة لا تسمح بتجديد الطبقة السياسيّة التي تحبِّذ تحييد الدستور والقانون في ظلّ شعار الميثاقيّة، وتجعل من السلطتَين التشريعيّة والتنفيذيّة، بل وأحيانًا القضائيّة والأمنيّة أيضًا، آداةً بيدها. واللافت في هذا السياق أنّ الأزمات التي تنتج من غياب التوازنات الهشّة، لا تؤدّي إلى انتصار فريق على آخر أو سواد سياسة معيّنة، بل هي تدمير ذاتيّ للبلاد بأسرها؛ وهذا هو المسار الذي تسلكه البلاد فعليًّا منذ أكثر من ثلاث سنوات. على أنّ هذه ظاهرة مذهلة حقًّا، جعلت العديد من المسؤولين في الشرق والغرب على السواء يطرحون السؤال التالي: لماذا لا يريد المسؤولون في لبنان إنقاذ بلادهم؟

تكمن المشكلة الأساسيّة في أنّ المساعي التي بُذلت في السابق وتُبذل الآن لإيجاد حلول لأزمات لبنان المصيريّة المتكرّرة لا تخرج عن المعالم الميثاقيّة، في حين أنّ هذه تمنع تطوير النظام من خلال العبور إلى الديموقراطيّة، بل تُغرق البلاد بتزايد في نظام فوضويّ بات القاعدة، لا الاستثناء. ويزداد هذا الواقع تعقيدًا بسبب ارتباط تلك الحلول بالأفرقاء الذين هم أنفسهم أطراف في الأزمات، إذ لا يمكن تجاوزهم وقد اكتسبوا صفة تمثيليّة لطوائفهم، بل باتوا ضمانة لها. وهذا ما يفسّر المأزق الذي تكلّم عليه البطريرك الراعي في ٧ تشرين الثاني ٢٠٢٢، عندما قال: "إذا ألقينا نظرة على واقعنا في لبنان، نجد بكلّ أسف أنّ الذين صنعوا الحرب ما زالوا هم إيّاهم يحكمون بلادنا، الأمر الذي يشلّ الدولة بسبب نار الخلافات المشتعلة تحت الرماد، ويشكّك الرأي العام الخارجيّ. ذلك أنّ مَن يصنع الحرب لا يستطيع أن يصنع السلام".

ولكن من الثابت أنّ تغيير "مَن صنعوا الحربّ" لن ينهي أزمة البلاد الأساسيّة. فما دامت الخلفيّة الميثاقيّة أو مبدأ العيش معًا الذي يُلحّص بالشراكة المسيحيّة الإسلاميّة، ركيزة الدولة، فعناصر قيام أزمات مصيريّة ستبقى حيّة، وسيبقى بروز وجوه سياسيّة تتابع نهج أسلافها أمرًا مؤكّدًا. وفي الواقع، إنّ مبدأ الشراكة المذكور إشكاليّ بامتياز، إن لجهة تفسير الشراكة، وإن لجهة توضيح علاقة لبنان بمحيطه المباشر والبعيد. فالشراكة الكاملة في الحقوق والواجبات أو المساواة بين الجميع من دون تمييز، لا يمكن أن تحصل إلاّ من طريق تجاوز الانتماء الطائفيّ الجمعويّ لصالح الانتماء إلى الوطن والولاء له على أساس المواطن الفرد؛ ولا يمكن انتهاج سياسة خارجيّة واضحة تخدم المصلحة الوطنيّة إلاّ في ظلّ دولة لها هويّتها الراسخة ومرجعيّاتها الشرعيّة التي ترسم سياساتها الخارجيّة.

إذا كان الميثاق يمثّل امتدادًا لتركيبة الحكم الطائفيّة التي عرفها جبل لبنان إبّان الحكم العثمانيّ، فإنّه، كما يتّضح في التاريخ الحديث والمعاصر، يُبقي البلاد في مرحلة تأسيسيّة ضعيفة، لا لأنّه يقوم على مفهوم تركيبة جمعويّة للمجتمع تمنع ولادة المواطن الفرد فحسب، بل بسبب محافظته على حالة الحذر أو الخوف من الآخر المختلف دينيًّا، وهي حالة موروثة من خبرات ماضية، ولا تزال تتغذّى من الشعور الدينيّ المتفاقم محليًّا وفي منطقة الشرق الأوسط بطريقة منحرفة. وعندما تصبح الدولة، بنتيجة ذلك، أشبه بلوحة فسيفساء طوائف، لا يمكنها أن تكون مرجعًا قويًّا بديلاً عن الانتماء الطائفيّ. وإزاء هذا الواقع الذي يجعل الناس يعيشون قلقًا وخوفًا دائمَين، يصبح الميل إلى الاكتفاء الذاتيّ شديدًا، مرفقًا بالبحث عن قيادة قويّة تحافظ على حقوق الجماعة التي تشعر أنّ وجودها مهدّد دائمًا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وبالتالي، يصبح بإمكان القيادات الطائفيّة الطموحة استغلال هذه الحالة بسهولة من خلال تبنّي خطاب طائفيّ يعبّر، في الوقت نفسه، عن قوّة الطائفة وتفوّقها، وضرورة المحافظة على امتيازاتها وحقوقها في وجه الطوائف الأخرى التي تسعى هي أيضًا إلى تعزيز مكتسباتها. غير أنّ توظيف القيادات الحالةَ الطائفيّة لا يمكن أن يبقى موجّهًا نحو الخارج فقط، بل يوجّه نحو الداخل أيضًا، أي إلى داخل الطائفة الواحدة بغية الاستئثار بتمثيلها؛ وبالتالي، تنشأ المواجهات بغية إلغاء المنافسين أو إضعافهم. فيزداد القلق والخوف في الأوساط الشعبيّة على نحوٍ يؤدّي إمّا إلى الاستقالة الكاملة من الحياة السياسيّة وفقدان الأمل من المستقبل في البلاد، وإمّا إلى تفكّك مرضيّ داخل الطائفة الواحدة، إذ يتصاعد في أنٍ واحد، وبمفارقة

لافتة، العداء تجاه الخصم الداخليّ والخصم الخارجيّ. وممّا لا شكّ فيه أنّه عندما تتفاقم هذه الحالة، تُنتج البيئةُ الطائفيّة أشخاصًا طائفيّين بالكامل، إذ لا يجدون فسحة يختبرون فيها معنى الحريّة الشخصيّة، وإمكانيّة تطوير خير مشترك مع الآخرين بعيد عن الطائفيّة؛ وبالتالي، يشتدّ استعدادهم لطاعة عمياء أو شبه عمياء لزعاماتهم.

ولكن إذا كان من الواجب التسليم بعجز الخلفيّة الميثاقيّة عن بناء دولة المواطنة والقانون، إذ إنّها تُضعف من إمكانيّة تطوير علاقات لاطائفيّة تولّد شعورًا بالانتماء إلى جماعة وطنيّة واحدة، فإنّ التجربة اللبنانيّة، لحسن الحظّ، أنتجت هذا النوع من العلاقات الذي يتجلّى في أوساط شبابيّة ونقابيّة ومهنيّة وثقافيّة وتربويّة واقتصاديّة، بل وحتّى سياسيّة، فضلاً، بالطبع، عن الجيش وسائر القوى الأمنيّة التي، وإن تبقى خاضعة لحسابات طائفيّة، نمَّت شعورًا وطنيًّا صادقًا.

لقد حان الوقت لتعترف المرجعيّات التي تريد فعلاً بناء دولة معاصرة أنّ الميثاق كان محطّة لا بدّ منها لولادة الدولة، ولكنّه ليس صالحًا لتطويرها على الأسس الديموقراطيّة. وبالتالي، لا بدّ، في الوقت نفسه، من ضرورة التشديد على أهميّة بناء حياة سياسيّة تتقيّد بالدستور، وتسعى لتطويره على نحوٍ يقوّي "العلاقات الجانبيّة اللاطائفيّة" التي نشأت، بحيث تسود المشهد الوطنيّ تدريجيًّا مقابل انحصار الطائفيّة.

إنّ الإقرار بأنّ الميثاق الوطنيّ قد عفى عنه الزمن أمر غير سهل، ولكن لن تجد البلاد دفعًا نحو الديموقراطيّة من دونه. "إنّ كلّ التغييرات، حتّى تلك التي نرغب فيها رغبة شديدة، تولّد حزنًا، لأنّ ما نتركه خلفنا جزء من أنفسنا. ولكن لا بدّ من الموت عن حياة لدخول حياة أخرى" (أناتول فرانس).